مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

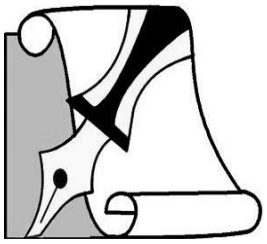

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ ــ إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ ــ الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ ــ بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ ــ إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى

١ – مدخل

لقد أسفر تفكّك الاتّحاد السوفييتي عن ظهور ست جمهوريات في آسيا الوسطى، هي: تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قرغيزيا، كازاخستان وآذربيجان. ومن الناحية اللغويّة، تتحدث هذه الدول بلغةٍ قريبةٍ من التركية، باستثناء طاجيكستان التي تستخدم اللغة الفارسية. ويُعتبر تراث دول آسيا الوسطى امتداداً لتراث الشرق الأوسط والتراث التركي والفارسي، ونظراً للموقع الجغرافي المهم الذي تحتلّه هذه الدول، حيث تقع بين روسيا وإيران والصين وأفغانستان، كان من المُتوقّع أن تكون المنطقة محلّ اهتمام الدول الكبرى القريبة والبعيدة.

يعود اهتمام إسرائيل بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلاميّة إلى ما قبل انفصال هذه الجمهوريات عن الاتّحاد السوفييتي السابق بعشر سنوات نظراً لما تختزنه من ثروات نفطيّة ومعدنيّة ضخمة، تشكّل ثاني أكبر احتياطي مخزون في العالم بعد منطقة الخليج. هذا إلى جانب ما ورثته هذه الجمهوريات من الاتّحاد السوفييتي السابق من قدرات دفاعيّة هامّة، خصوصاً في المجالات النوويّة والصاروخيّة والفضائيّة، وتنافس بعض الدول العربية الإسلامية على الفوز بها (تركيا وباكستان وايران)، وهو بالطبع يشكّل ضغطاً على إسرائيل، لذلك لم يكن غريباً أن تسعى إسرائيل لشراء ٥٠% من أسهم محطة تتبع الأقمار الصناعيّة في كازاخستان عندما عُرضت للبيع.

كما يرجع التحرّك الإسرائيلي السريع تجاه كازاخستان إلى وجود قاعدة قويّة من الخبرة التكنولوجية في المجالات التقنيّة الصاروخيّة، وشؤون الفضاء في دول الاتّحاد الروسي واحتفاظ الدولة الوليدة بالصواريخ النوويّة التي شملها برنامج التخفيض، فضلاً عن وجود الوقود النووي والكثير من النفايات النوويّة القابلة للمعالجة التي يمكن إعادة الاستثمار فيها.

وقد اتّخذت إسرائيل طُرقاً عديدة للحصول على المواد النوويّة الموجودة في كازاخستان، بدأتها بالاتّفاقيّات المتنوّعة في شتّى المجالات كان أبرزها الاتّفاقيّة التي وُقِّعت في شباط ١٩٩٢ في المجال الزراعي ونصّت على تقديم إسرائيل مئتي خبير للمساعدة في ريّ ٢٠٠ ألف دونم بطريقة التنقيط بمعدّات إسرائيلية، وقد بلغ إجمالي العقد ١٦٠ مليون دولار. وهناك تعاون وثيق بين كازاخستان وإسرائيل في مجال الاتّصالات عبر الأقمار الصناعية.

وفي عام ١٩٩٨ أعلن معهد تخينون في حيفا أنّ قمراً صناعيّاً إسرائيليّاً للاتّصالات أُطلِق من كازاخستان بواسطة صاروخ (زينت) الروسي. وكانت إسرائيل قد اشترت مصنعاً لاستخراج اليورانيوم حيث وافق الرئيس الكازاخي سلطان نزار باييف على بيع المصنع خلال محادثات مع مدير الشركة الإسرائيلية التي أبرمت الصفقة. كما واشترت شركة (أميركا إسرائيل انفستيمنت) الإسرائيليّة للاستثمار ٦٧% من أسهم المجمّع الصناعي والكيميائي لمعالجة اليورانيوم الخام في ساليوجورسك شمال كازاخستان، وكان الرئيس الكازاخي قد زار إسرائيل في أواخر عام ١٩٩٥. وقد علمنا بوجود أكثر من ١٢٠ ألف يهودي في أوزبكستان، هاجر منهم إلى تل أبيب حوالي ٧٠ ألف يهودي، وبين إسرائيل وأوزبكستان علاقات دبلوماسيّة حيث يوجد سفير لإسرائيل لدى طشقند، وقد زار بنيامين نتنياهو أوزبكستان لإقناع طشقند وبقيّة الجمهوريات الإسلاميّة بوقف نقل التكنولوجيا إلى ايران. كما زار الرئيس الأوزبكي إسرائيل في أيلول ١٩٩٨، وأعلن خلال الزيارة أنّ حجم التبادل التجاري بينهما بلغ ٢٠ مليون دولار، وهناك تعاون في مواجهة الحركات الإسلامية. وقد توطّدت العلاقات الأمنيّة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك، حيث قام ضبّاط إسرائيليون بحماية النظام الأوزبكي من التيارات الأصوليّة، وخصّص الرئيس كريموف مطار خان آباد الذي يبعد عن العاصمة طشقند، كمركز للعمليات الأميركيّة في أفغانستان !!

من ناحية أخرى يعمل الإسرائيليون والحركة الصهيونية العالمية على أن يكون لهم موطئ قدم في كل مكان في العالم، فلا يغيبون عن بقعة، ولا يغادرون مكاناً، بعيداً أو قريباً، خطراً أو آمناً، ويحقّقون من خلال تواجدهم الكثير من المكاسب المعنويّة، والسياسيّة والماديّة، والأمنيّة والعسكريّة. كما لا تغيب دولة الكيان الصهيوني عن مناطق أعدائها، وأراضي خصومها، فتحاول أن تخترقهم، وتزرع العملاء بينهم، أو

تتجسّس عليهم، وتراقبهم وتتابعهم، وتخلق لهم المشاكل، وتثير بينهم الخلافات، وتؤجّج نار الفتنة بين أطرافهم، وتتّصل ببعضهم، تنسّق معهم، كما قد تزوّدهم بالمال والسلاح والخبرات والمعلومات والقدرات، ليقوى فريقٌ على آخر، وتتغيّر معادلات القوى، وتختلّ التوازنات، فتمتدّ الصراعات وتتعمّق، وتشتدّ الحروب وتقسى، وتتعقّد الشروط وتختلف، ما يسهّل على الإسرائيليين التواجد في المناطق الملتهبة، والتغلغل بين سكانها، مستخدمين كل الذرائع، ومستفيدين من كل الفرص المتاحة، فيتدخّلون مباشرةً بأسمائهم المكشوفة ومشاريعهم أحياناً، أو يتخفّون تحت أسماء مستعارة تارةً أخرى، أو ضمن هيئاتٍ وجمعيّاتٍ أجنبيّة، مستفيدين من تعدّد الجنسية لدى مواطنيهم، وقدرتهم على التجوال في كل المناطق، دون أن يثير تحرّكهم ريبة، أو يلفت الأنظار.

٢ – مراحل التغلغل الصهيوني في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى:

يمكن تقسيم الوجود الصهيوني في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى ثلاث دورات زمنيّة:

–**المرحلة الأولى (١٩٤٨– ١٩٨٥):** تميّزت بوقوف المنطقة موقف الخصم مع الكيان الصهيوني تبعاً لمقتضيات الحرب الباردة والعلاقات السوفييتية الأميركية، وكذلك العلاقات العربية – السوفييتية، والصراع العربي – الصهيوني، ولم تكن لدول هذه المنطقة، "كونها كانت تابعة للسياسة المركزيّة للاتّحاد السوفيتي"، أيّة علاقات مع الكيان الصهيوني.

–**المرحلة الثانية (١٩٨٥–١٩٩١):** شكّلت نقطة تحوّل في تاريخ العلاقة، ولعبت سياسة غورباتشوف، آخر رئيس للاتّحاد السوفيتي قبل انهياره، دوراً مهمّاً في تسويق الكيان الصهيوني وتقديمه لدول المنطقة تبعاً لتحسّن العلاقات بين موسكو والكيان.

–**المرحلة الثالثة (بعد١٩٩١):** شكّل انهيار الاتّحاد السوفيتي نقطة انطلاق للمرحلة الثالثة من العلاقة التي جاءت في مصلحة الكيان الصهيوني، حيث اعترفت دولة الكيان باستقلال تلك الدول وعملت على بدء علاقات معها على كل الأصعدة. وقد لعبت تركيا آنذاك دوراً كبيراً في فتح الباب للنفوذ الصهيوني،

واستطاعت عدّة شركات صهيونيّة، بدعمٍ وغطاءٍ من الشركات التركية، أن تبدأ مشاريع ضخمة في القوقاز، وبذلك بدأ التدخّل الإقتصادي والسياسي والأمني الصهيوني في تلك المنطقة.

٣ – عوامل التغلغل:

– **مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخّل الصهيوني، وتدعيمه سياسيّاً وماديّاً:** فهي دعمت التعاون الصهيوني التركي الذي ساعد دولة الكيان على التوغّل في تلك الدول، إضافةً لدعمها المالي لدول المنطقة التي تتماشى مع سياستها، ويرجع ذلك لرغبة أمريكيّة في محاصرة روسيا والصين وإيران وتأمين موارد النفط من تلك المنطقة، إذ إنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تمتلك٤٤% من أصول شركات النفط في منطقة القوقاز وبحر قزوين، وتسعى إلى تقليص اعتمادها إلى أقصى حدٍّ ممكن على نفط الخليج.

– **التقارب الصهيوني التركي في تلك الفترة،** الذي مهّد الطريق لدخول تل أبيب بقوة إلى تلك الدول، خاصّةً أنّ أنقرة لديها علاقات قويّة مع هذه الدول ذات الأغلبيّة الإسلاميّة.

– **ضعف الهيكل الأمني والسياسي والاقتصادي للمنطقة:** فبعد انهيار الاتّحاد السوفيتي واستقلال تلك الدول، وجدت نفسها تعاني من أزمة اقتصاديّة وأمنيّة، واستطاعت دولة الكيان استغلال هذه الفرصة وتلبية حاجات تلك الدول، من حيث التعاون العسكري أو الاستثمارات الإقتصاديّة، أو تزويدها بالمعونة الفنيّة التي هي بأمسِّ الحاجة إليها.

– **حاجة أنظمة تلك الدول لإعادة بناء قوّاتها الأمنيّة والعسكريّة لتقوية حكمها،** ومنع المنظّمات "الإرهابيّة" من الإطاحة بها، تحت لافتة مكافحة "الأصوليّة الإسلاميّة" التي تقضّ مضاجع النخب الحاكمة في هذه العواصم.

– **غياب الدور العربي والإسلامي عن المنطقة،** ما جعل الساحة مفتوحة للكيان الصهيوني دون منازع أو ممانع.

– **عدم وجود عداء تاريخي بين الكيان الصهيوني ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز**، ما ساعد على تَقَبُّل التواجد الصهيوني فيها.

– **الجالية اليهوديّة التي ساعدت لتمهيد الطريق أمام التغلغل الصهيوني**، وهي رغم قلّة عددها إلا أنّ لها تأثيراً كبيراً، لما يتمتّع به أفرادها من قوّة سياسيّة وماليّة.

–**رغبة تلك الدول في التحرّر من الشيوعيّة** واتّجاهها للدول الغربيّة، وتبنّيها الأفكار الليبراليّة.

٤ – وسائل التغلغل:

١– **الوسائل السياسيّة:** سخّرت إسرائيل الوسائل السياسيّة كمنفذٍ للتغلغل في دول آسيا الوسطى، حيث تنوّعت إلى ثلاثة مجالات، هي:

أ– إقامة علاقات دبلوماسيّة: بعد انهيار الاتّحاد السوفييتي بدأت إسرائيل حملة لإقامة علاقات دبلوماسيّة مع دول آسيا الوسطى من خلال فتح سفارات لها في تلك الدول. وقد اعترفت قرغيزستان بـ "إسرائيل" خلال الزيارة التي قام بها رئيسها السابق عسكر أكاييف إلى "إسرائيل" في كانون الثاني عام ١٩٩٣، وقد فتحت قرغيزستان سفارة لها في تل أبيب. وأكّد ديفيد كيمحي، المدير العام السابق لوزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، أنّ إسرائيل قدّمت الرِّشى إلى الحكّام الشيوعيين مقابل إطلاق يد البعثات الإسرائيليّة المختلفة في التحرّك بحريّةٍ تامّةٍ داخل دول آسيا الوسطى. **ب– تبادل الزيارات الرسمية:** كانت إسرائيل تبعث برجالها ووفودها الرسميّة إلى دول آسيا الوسطى لتمتين العلاقات بين الطرفين، فمثلاً قام آرييه ليفي من وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة بزيارات إلى كلٍّ من كازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان وأوزبكستان، بحث خلالها سبل إقامة التعاون الإقتصادي الشامل بينها وبين هذه البلدان. وقد زار نزار بـاييف، رئيس كازاخستان السابق "إسرائيل" في شباط ١٩٩٣، بناءً على دعوة من حكومة رابين التي سعت إلى إقامة علاقات وثيقة مع كازاخستان، باعتبارها أكبر وأهمّ الجمهوريّات الإسلاميّة في آسيا الوسطى. وقام نائب رئيس الوزراء التركمانستاني في عام ١٩٩٤ بزيارةٍ رسميّةٍ إلى "إسرائيل"، وردّ الزيارة وقتئذ شمعون

بيريس. وفي شهر أيلول عام ١٩٨٨ زار رئيس أوزبكستان السابق إسلام كاريموف "إسرائيل"، ونتج من الزيارة إعداد البرنامج الخاصّ بطرق تطوير التعاون المشترك، الذي أقرّته الحكومة الأوزبكيّة بعد زيارة كاريموف.

ج- المشاركة في قمم دول آسيا الوسطى: دأبت "إسرائيل" على أن تتواجد داخل تخوم دول آسيا الوسطى من خلال المشاركة في النشاطات السياسيّة، ولم تحدث هذه الخطوة لولا انفتاح تلك الدول على "إسرائيل"، من خلال فتح الأبواب أمامها للجلوس سويّاً على مائدة المؤتمرات التي تخصّ شؤونها. فمثلاً حضر شمعون بيريس، النائب الأول لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، قمّة دول آسيا الوسطى في كازاخستان التي عُقِدت في حزيران ٢٠٠٦، والتقى بيريس على هامش القمّة عدد من الذين حضروا القمّة.

٢- الوسائل الإقتصادية:

أ- توقيع اتّفاقيّات وعقود إقتصاديّة: حاولت "إسرائيل" أن تؤسّس لها موطئ قدم إقتصادي في دول آسيا الوسطى، من خلال توقيع عقود إقتصاديّة تشمل المجالات الخدماتيّة، والتنمية، والمشاريع الزراعيّة، وطرق الريّ، التي تمتلك "إسرائيل" خبرة متقدّمة فيها. وقد وقّعت هذه الأخيرة اتّفاقاً مع طاجيكستان في شباط ١٩٩٢ لنقل التقنيّة الزراعيّة الإسرائيليّة، واستغلال النفط الخام الطاجيكي. أما أوزبكستان فقد وقّعت مع "إسرائيل" اتّفاقيّة في أيلول ١٩٩٢ لبناء مشروع ريّ في إقليم "أنديزان"، وإنشاء مزارع نموذجيّة بتعاون مالي أمريكي، بالإضافة إلى تدريب خبراء في زراعة القطن، ممّا كان له أثر في زيادة إنتاج القطن بنسبة ٣٠ بالمئة، وتوفير ثلثي استهلاك المياه. وقد قام الإسرائيلي شاؤول أيرنبيرغ، وهو أحد رجال الأعمال، بتوقيع عقود مع حكومة كازاخستان في عام ١٩٩٢ بمشاريع قيمتها مليار دولار، تتعلّق بمشروعات خاصة بالريّ، والاتصالات، والنفط، وغيرها. وقد مهّد أيرنبيرغ بهذه العقود المجال أمام حكومة العدوّ لاستيعاب كازاخستان. أما تركمانستان، فقد وقّعت عدّة اتّفاقيّات مع العدوّ تتعلّق بالتعليم والزراعة والصحّة، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين عام ١٩٩٥ أربعين مليون دولار. واتّفقت قرغيزستان مع العدو

في مناسبات عديدة في عقد التسعينيات من القرن المنصرم على التعاون في مجالات متعدّدة، منها: العلميّة، والاتّصالات، والتقنيّة، والمشاريع المشتركة، من خلال توقيع عدّة اتّفاقات إقتصاديّة بين الطرفين لتطوير مجالات العمل بينهما. ويُذكر أنّ حجم التجارة الثنائيّة بين العدوّ وكل من كازاخستان وأوزبكستان هو حوالي ٢٠ مليون دولار سنويّاً، إضافةً إلى قيام عشرات من المشاريع المشتركة.

ب- إشراك الخبرات الإسرائيلية في المشاريع الإقتصادية: تمتلك إسرائيل خبرات متقدّمة في المجالات الإقتصاديّة، وتسعى القيادة الإسرائيليّة إلى توظيف هذه القدرات في مجال توسيع تغلغلها داخل دول آسيا الوسطى، حيث يتولّى خبراء إسرائيليون إدارة المشاريع المشتركة، وتطوير البنية الإقتصاديّة، وتوريد التقنيّة المتطوّرة. ومن أجل إنجاح الاستثمارات الإسرائيلية في دول آسيا الوسطى، واستغلالها كغطاء لعمل أجهزتها السرّيّة، ومنها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي "الموساد"، زجّت إسرائيل بشركاتٍ تابعة للجهاز للعمل في تلك المنطقة لجمع المعلومات، والتأشير إلى نقاط الضعف والقوة في تلك الدول، لتوظيفها في الإستراتيجيّة الإسرائيلية تجاه تلك المنطقة.

ج- تشجيع المستثمرين الإسرائيليين للعمل في دول آسيا الوسطى: حيث قامت إسرائيل عن طريق شركة "ديفي" في كازاخستان بزيادة منتوج الحليب بنسبة ٦ بالمئة، وخفّضت كلفة الإنتاج إلى حدٍّ كبير، كما قامت باستثمارات محليّة في قطاع المصارف والمحلات التجاريّة الكبرى والاتّصالات. وفي عام ١٩٩٢ كانت شركة "بيزيك" الإسرائيلية للاتّصالات قد بدأت في تطوير شبكة الاتّصالات الكازاخية، وكانت شركة "كباليم" قد اتّفقت على إقامة مصنع للكابلات المحوريّة.

د- إنشاء خطوط نقل الغاز من دول آسيا الوسطى إلى منطقة الشرق الأوسط: حاولت إسرائيل إيجاد منافذ خارج المنطقة العربيّة لتوريد المنتجات النفطيّة، ومنها الغاز إلى موانئها، ومن هذه المنافذ دول آسيا الوسطى، حيث تنعم أرضها بثروات هائلة من النفط والغاز. وقد وقّعت في منتصف عقد التسعينيات من القرن المنصرم عقداً مع تركمانستان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لتقوية مصفاة تكرير النفط في تركمانستان، فضلاً عن مدّ خط أنابيب غاز عبر تركيا لإيصاله إلى إسرائيل بواسطة شركة "مرحاف".

هـ- تسهيل استقبال ناقلات النفط من آسيا الوسطى في الموانئ الإسرائيلية: من ضمن وسائل الترغيب الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى اتّفاقها مع الشركات الغربيّة التي تشتري النفط الروسي، أو نفط دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، على استعمال أراضيها كممرّ ترانزيت لهذا النفط، حيث يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أنّ هذه محاولة لكسر الاعتماد على قناة السويس، إلا أنّ الهدف الآخر غير المُعلن هو السماح للناقلات التي ترسو في الموانئ الإسرائيلية بالعمل في الموانئ الخليجية، ومن ثمّ كسر واختراق المقاطعة العربيّة في هذا المجال الحيوي لإدخال "إسرائيل" من الباب الخلفيّ في مشروعات الشرق الأوسط.

و- تقديم المساعدات الإقتصاديّة: بادر عدد من رجال الأعمال الإسرائيليين إلى زيارة دول آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ليوضحوا أنّه ليس ثمّة أمر يدعو إلى الخوف من "إسرائيل".

ز- عقد المؤتمرات الإقتصاديّة: بعد أقل من ثلاثة أشهر على انهيار الاتّحاد السوفييتي، كانت إسرائيل قد نظّمت في العاصمة الأوزبكية، طشقند، أوّل مؤتمر إقتصادي مشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى في آذار١٩٩٢، لبحث احتياجات تلك الدول من المشروعات والمساعدات الإقتصاديّة، والدور الذي يمكن أن تقوم به إسرائيل في تلبيتها.

٣- الوسائل الأمنيّة:

تُعتبر الحركة الإسلاميّة داخل تلك الدول، ومن أبرزها طاجيكستان، من أنشط وأقوى الحركات الإسلاميّة في المنطقة. وتفسّر بعض الدراسات أسباب قوّة الشعور الإسلامي الذاتي لدى الشعب الطاجيكي أكثر ممّا هو موجود لدى بقيّة شعوب آسيا الوسطى، بما يأتي: تأثير الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة التي ساهمت كثيراً في إيقاظ الوعي الديني، حيث استفادت الحركة الإسلاميّة الطاجيكيّة في توجيه الشباب من عامل اللغة التي تجمعهم مع إيران، وكانت كتب المفكّر مرتضى مطهري من الكتب الإسلاميّة التي كان يجري تداولها سرّاً بين أعضاء حزب النهضة الإسلاميّة.

كان للحركة الأفغانيّة ضد الأنظمة الشيوعيّة والاحتلال العسكري السوفيتي للبلاد أثر كبير في هذا الإطار، فعلاقة الطاجيك وثيقة بالشعب الأفغاني الذي يشكّل الطاجيك الأفغان ٣٠ بالمئة منهم. وتبعاً لذلك، وخشيةً من اتّساع المدّ الإسلامي داخل دول آسيا الوسطى، حاولت إسرائيل أن تعرض خدماتها الأمنيّة والاستخباراتيّة لمساعدة نظم الحكم في تلك الدول لمجابهة الحركات الأصوليّة المناهضة لها، إذ بدأت في عقد التسعينيات من القرن المنصرم بتنظيم دورات لتدريب كوادر أجهزة المخابرات في دول آسيا الوسطى، وفي مقدّمتها أوزبكستان، على أساليب مكافحة ما يسمّى بـ "الإرهاب"، مستندةً في ذلك إلى خبرتها في مواجهة المنظّمات الفلسطينيّة الوطنيّة، والحركة الوطنيّة اللبنانيّة، وخاصّةً منظّمات حماس والجهاد وحزب الله. ومن جانبٍ آخر، كشفت نشرة عسكريّة إسرائيليّة النّقاب عن وجود خبراء عسكريين إسرائيليين في بشكيك، عاصمة قرغيزستان، للمساعدة على إنشاء وتدريب قوّة تدخّل سريع لمحاربة الحركات الإسلاميّة. وقد استغلّت إسرائيل حالة الصراع السياسي الذي شهدته دول هذه المنطقة بين أنظمتها السياسيّة، وحركات معارضة مسلّحة، غالباً إسلاميّة، ترى الأنظمة السياسيّة الحاكمة في آسيا الوسطى، كأنظمة علمانيّة، استمراراً للنظام الشيوعي السوفييتي. وقد عزفت إسرائيل على هذا الوتر، واتّكأت على مخاوف هذه الدول لإبعادها عن احتمال بناء علاقات قويّة مع العالم العربي والإسلامي، بوصفه المحيط الطبيعي لحركة هذه الدول.

٥ – نظرية الطوق الخارجي:

الجدير بالذكر أنّه منذ بناء الدولة الإجراميّة في فلسطين المحتلّة، أطلق بن غوريون نظريّة (الطوق الخارجي)، التي تمثّلت بالسعي إلى ربط الكيان بعلاقاتٍ وثيقةٍ ودائمة بالدول المحيطة بالعالم العربي (تركيا، أثيوبيا، إيران). وأوضح بن غوريون أنّ نظريته تستهدف في الدرجة الأولى مساعدة إسرائيل على التنفّس بملء الرئتين عبر هذه الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي وفي المجالات السياسيّة والإقتصاديّة والعسكريّة. وقد تطوّرت نظريّة بن غوريون وتشعّبت حيث شملت دول آسيا الوسطى الإسلامية، واستخدمت نفوذ الولايات المتحدة كمدخلٍ للولوج إلى هذه الدول عبر الزيارات السرّيّة والعلنيّة التي قام بها

مسؤولون إسرائيليون لتكوين حلف إستراتيجي مع بعضها مثل كازاخستان. والأمر نفسه حصل مع الدول الإسلاميّة الآسيويّة الكبرى مثل أندونيسيا وتركيا.

والسؤال الآن ليس لماذا تقوم إسرائيل بهذا الدور فهذا على الأقل هو مصلحتها التي تريد تحقيقها ولكن السؤال أين نحن من هذا الدور؟ أين دورنا نحن العرب تجاه هذه البلا، وما هي إستراتيجيّتنا المستقبليّة نحوها، ولماذا نتركها لقمة سائغة للعدو يأكلها ويمضغها ويحوّلها الى أداة نفوذ ضد مصالحنا القوميّة؟ تلك هي الأسئلة التي تحتاج إلى إجاباتٍ قاطعة.

كانت إسرائيل، كما أسلفنا، من أوائل الدول التي أدركت أهميّة ملء الفراغ الذي أحدثه إنهيار الاتّحاد السوفياتي في الجمهوريّات السوفيتية الإسلاميّة آخر الثمانينيات لما تتمتّع به هذه الدول بالنسبة لإسرائيل من أهميّة إستراتيجيّة وأمنيّة وسياسيّة. وقد اهتمّت إسرائيل منذ وقتٍ مبكر باختراق دول آسيا الوسطى بأكملها، وكانت لديها إستراتيجية متكاملة لذلك تعتمد على التركيز في المرحلة الأولى على التغلغل الإقتصادي من خلال رجال الأعمال اليهود من شتّى الجنسيات من جهة وتقديم إسرائيل نفسها كوسيط نشيط لجذب رؤوس الأموال الغربيّة من جهةٍ أخرى. كما تمّ افتتاح فرع للوكالة اليهوديّة (سحتوت) في العاصمة الأوزبكية، طشقند، لتنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى إسرائيل، وتمّ افتتاح مركز ثقافي صهيوني في طشقند يعمل بنشاط على الترويج للثقافة والأفكار الصهيونية بين اليهود وغيرهم من مواطني أوزبكستان، فضلاً عن تعليم اللغة العبريّة. وهكذا كانت إسرائيل تحقّق تغلغلاً سياسيّاً وإقتصاديّاً وثقافيّاً متزايد الاتّساع والعمق في أوزبكستان طوال التسعينيات، وقد وضع أساساً قويّاً لقيام تعاون أمني واسع النطاق.

في هذا المجال أيضاً كانت جامعة إنديانا الأميركيّة قد نشرت دراسة لها عام ١٩٩٨، تضمّنت بنود الاستراتيجيّة الإسرائيليّة، التي ما زالت مستمرّة حتى الآن، ومن بينها وصول إسرائيل إلى مركز نفوذ في وسط آسيا يُتيح لها التأثير في تشكيل الاستراتيجيات في مناطق العالم، بالتوازي مع الاتّجاه الأميركي إلى تلك المنطقة، لإيجاد وجود إسرائيلي قوي في هذه البلاد، وإقامة حواجز أمام وصول النفوذ العربي والإسلامي إليها. وتقوم سياسة إسرائيل في النفاذ لدول آسيا الوسطى على تقديم مساعدات إقتصاديّة

وعسكريّة وتكثيف الزيارات الرسميّة، علاوةً على استغلال المهاجرين اليهود من بعض تلك الجمهوريات في بناء جسور من العلاقات السياسيّة والإقتصاديّة والاجتماعيّة.

وأنشأت الحكومة الإسرائيلية غرفة للتجارة والصناعة خاصّة بالعلاقات مع دول آسيا الوسطى، وأنشأت بنك المعلومات الإقتصاديّة، ودليلاً للمجالات التي يستطيع الإسرائيليون الاستثمار فيها، وسنّت قوانين حماية تلك الاستثمارات والإعفاءات الجمركيّة والإزدواج الضريبي وغيرها. بعد ذلك بدأ سيل الشركات الإسرائيلية والأفراد اليهود من دول كثيرة بالتدفّق على تلك الجمهوريات، واستطاع رجال الأعمال هؤلاء فتح مؤسّسات ومكاتب تجاريّة تشتري وتبيع وتستثمر في كل مجال تطوله أياديها، وتركّز هذه الشركات أعمالها في مجال الطاقة، المعادن والزراعة والثروة الحيوانيّة، والصناعة، والاتّصالات، والبنوك والأنظمة الماليّة والمصرفيّة، والإدارة والتنمية البشريّة، والطب والرعاية الصحيّة، والفضاء والأبحاث العلميّة وغيرها، ووضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنويّاً لتستخدمه في صنع السلاح النووي، وأصبحت إسرائيل مالكاً رسميّاً لمجمع ضخم لمعالجة اليورانيوم يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، كما استفادت من قاعدة بايكونور الفضائيّة الكازاخيّة في إطلاق أكثر من قمر صناعي. وفي المقابل نقلت الشركات الإسرائيلية تكنولوجيا الريّ والزراعة والصناعات الغذائيّة إلى كازاخستان، فضلاً عن التعاون في مجال تكرير النفط والصناعات الكيماويّة. كما شكّلت الحرب الأميركية ضدّ الإرهاب مظلّة جديدة لإطلاق يد إسرائيل في نشاط عسكري استخباري محموم في آسيا الوسطى.

٦- أهداف التغلغل:

يسعى كيان العدو لتحقيق أهدافٍ متعدّدةٍ من اختراقه لدول آسيا الوسطى، من أبرزها:

أ - الأهداف السياسيّة:

١. الظهور كقوّة إقليميّة تؤدّي دوراً مؤثّراً في المنطقة، معزّزةً بذلك نفوذها العالمي.

٢. إضعاف الأمن القومي للدول العربيّة، وعزل العرب عن الامتداد إلى الدول الإسلاميّة في تلك المنطقة، وعزل تلك الدول عن المحيط العربي.

٣. التأكيد على دورها الوظيفي المنوط بها لصالح الغرب وأمريكا، وذلك بالعمل على منع عودة روسيا كقوّة عظمى، ومنع التوسّع الإيراني والصيني والعربي في المنطقة، ومحاولة عمل بديل عن خطوط النفط المارّة بروسيا والمتوجّهة لأوروبا.

٤. مدّ نفوذها السياسي في تلك المنطقة بما يعزّز الاعتراف بها دوليّاً، ويحسّن صورتها ويمنحها دعما دعائيّاً.

٥. الهجرة: حيث عملت دولة الكيان الصهيوني على جلب الآلاف من يهود تلك المنطقة للسكن في دولة الكيان، فقد جلبت ما يقرب من ٢٣ ألف يهودي من جورجيا، و٧٠ ألفا من أوزبكستان، والآلاف من أذربيجان وباقي دول تلك المنطقة، وأنشأت العديد من مكاتب الهجرة لاستقدام أكبر قدر ممكن من اليهود، بالإضافة لافتتاح العديد من المراكز الثقافيّة اليهوديّة للترويج للثقافة والأفكار الصهيونيّة.

٦. محاولة إيجاد حلفاء جدد من أجل الخروج من العزلة السياسيّة التي يعاني منها منذ عام ١٩٤٨ وتقديم نفسه كوسيط لجذب رؤوس الأموال الغربيّة والأمريكيّة، وفتح أبواب واشنطن وغيرها من العواصم الغربيّة.

٧. محاولة إبعاد القضيّة الفلسطينيّة عن بعدها الإسلامي والديني وذلك من خلال إقامة علاقات مع بلدان إسلامية في القوقاز أو المناطق القريبة منها ومن بينها أذربيجان وتركيا.

٨. السعي لتقوية النفوذ السياسي للجالية اليهوديّة في دول القوقاز من جهة، وتهيئة الأرضيّة لتسهيل إنتقالهم إلى فلسطين المحتلّة كلّما إقتضى الأمر من جهة أخرى.

ب- الأهداف العسكريّة:

استغلّت دولة الكيان الصهيوني الفراغ الأمني بعد استقلال تلك الدول، وقامت بتدريب أجهزة مخابراتها على أساليب مكافحة ما يسمّى بـ "الإرهاب"، وقد ساعد على ذلك خوف حكّام تلك الدول من

المنظّمات "الإرهابيّة"، وما قامت به الإدارة الأميركيّة من حملة ضدّ "الإرهاب"، وخاصّة الحرب ضدّ أفغانستان، حيث عملت جمهوريات آسيا الوسطى على تحديث منشآتها العسكرية بما يلبّي متطلّبات حلف شمال الأطلسي، فقدّمت دولة الكيان خبراتها في إعداد القيادات الأمنيّة، ما فتح المجال للتوغّل العسكري والاستخباري الصهيوني، وقامت بإبرام العديد من الصفقات لتحديث وبيع الأسلحة لتلك الدول خاصّة جورجيا وأذربيجان وكازاخستان.

ومن أهم مظاهر التوغّل العسكري في تلك المنطقة:

-التواجد العسكري في جورجيا: إذ تُعدّ جورجيا ذراع الكيان الصهيوني في منطقة القوقاز، فقد أعدّت دولة الكيان الصهيوني الجيش الجورجي وأمدّته بأحدث الأسلحة من طائرات بدون طيار وتحسين طائرات "سيخوي-٢٥" لتتوافق مع استخدام الأسلحة الغربيّة، إضافةً لوجود أكثر من ألف خبير عسكري صهيوني عملوا على إعداد الجيش الجورجي، منهم جنرالات سابقين في الجيش الصهيوني، كالجنرال احتياط إسرائيل زيو الذي كان قائد قوات المظليين في حرب لبنان الأولي ١٩٨٢، وقائد لواء المظليين وفرقة غزة إبان الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠، والجنرال احتياط غال هيرش قائد فرقة الجليل في حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، والجنرال روني ميلو وهو عضو كنيست سابق، إضافةً إلى أنّ وزير الحرب الجورجي يهودي يحمل الجنسية "الإسرائيلية" ؟؟!!

ولقد كان لدولة الكيان اليد الكبرى في توريط جورجيا مع روسيا، وبالتالي قيام حرب هاجمت فيها القوّات الروسيّة جورجيا عام ٢٠٠٨. وقد استفادت دولة الكيان الصهيوني من هذا النفوذ، فقد بلغت مبيعات الأسلحة لجورجيا بعد الحرب الجورجيّة الروسيّة ٢٠٠ مليون دولار سنويا، وقد حصلت على حقّ استخدام مطارات في جورجيا لنصب صواريخ وإقلاع طائرات مهدّدةً بذلك الأراضي الإيرانية، واستطاعت الضغط على روسيا لمنعها من بيع أسلحة متطوّرة لسوريا وإيران، مثل صواريخ أس ٣٠٠ وصواريخ إسكندر، مقابل عدم بيع الكيان الصهوني أسلحة متطوّرة لجورجيا.

– **التواجد العسكري في أذربيجان:** فقد قامت دولة الكيان الصهيوني بتوقيع صفقات سلاح بمئات ملايين الدولارات مع أذربيجان، منها اتّفاقيّة بشأن مشروع مشترك لصنع طائرات صغيرة من دون طيار، والتزوّد بوسائل اتّصال، وتطوير بعض الأسلحة، وتدريب دولة الكيان لطيارين في سلاح الجو الأذري، بالإضافة للتعاون الأمني الاستخباري بين البلدين، ما مكّن دولة الكيان الصهيوني من التجسّس على إيران، والتهديد بضربها من أذربيجان التي تشترك معها في الحدود، والقريبة من منشئاتها النووية.

ج – الأهداف الأمنيّة:

– محاربة التنظيمات الإسلاميّة: إذ تسعى دولة الكيان الصهيوني لملء الفراغ الذي أحدثه انهيار الاتّحاد السوفيتي في الجمهوريات السوفيتية الإسلامية، لضمان عدم ظهور إسلاميين في تلك المنطقة، وضمان بقاء تلك الدول على حالها من حيث الضعف والتبعيّة لواشنطن "وتل أبيب" على حدٍّ سواء، مستعينةً بالأنظمة الحاكمة المستبدّة في هذه الجمهوريات التي تستشعر خطر الحركات الإسلامية عليها.

– تكثيف تواجدها العسكري والأمني في تلك الدول، والاستفادة من بيع الأسلحة والتعاون الاستخباري معها.

– إضعاف نفوذ إيران الإقتصادي والعسكري والسياسي والأمني في تلك المنطقة، واستخدام تلك الدول "المجاورة لإيران" كورقة ضغط على إيران لتهديدها عسكريّاً وأمنيّاً.

– سعي دولة الكيان الصهوني، بدعم أمريكي وغربي، لتقييد الدور الروسي في القوقاز وآسيا الوسطى، وكذلك الحيلولة دون عودة روسا كدولة عظمى، عبر إيجاد دول معادية على حدودها وإشغالها بها، ومحاولة إفقادها أهمّيتها في نقل النفط من خلال نقله عبر دول منطقة القوقاز، وكذلك التأثير على الموقف الروسي تجاه دعم بعض الدول كإيران وسوريا(عسكريّاً وسياسيّاً).

– ساهم الحضور الإسرائيلي في منطقتي آسيا الوسطى وجنوب القوقاز في مختلف الميادين السياسيّة والإقتصاديّة والثقافيّة، خاصّةً خلال العقدين الأخيرين، في خلق فرص كثيرة لتهديد أمن واستقرار

الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران لاسيّما في ظلّ تفاقم التوتّر بين طهران والعواصم الغربيّة الداعمة للكيان الإسرائيلي، وفي مقدّمتها واشنطن التي تسعى لتحقيق مشروعها المسمّى "الشرق الأوسط الجديد أو الكبير". ومن الوسائل التي إعتمدتها تل أبيب لتنفيذ هذا المشروع مدّ جسور مع العديد من دول القوقاز من بينها أذربيجان التي سمحت بتغلغل الموساد الإسرائيلي في أراضيها بذريعة تقوية العلاقات السياسيّة والإقتصاديّة بين الجانبين، الأمر الذي حذّرت منه إيران بشدّة باعتباره يهدد أمنها واستقرارها والأمن الإقليمي برمّته.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إيران تربطها علاقات تاريخيّة ودينيّة وثقافيّة واجتماعيّة عريقة مع العديد من دول آسيا الوسطى والقوقاز، ومن غير المعقول أن تسمح للكيان الإسرائيلي أو القوى الغربيّة الداعمة له، خاصّةً أمريكا، بتهديد هذه العلاقات لاسيّما من الناحية الأمنيّة، لأنّ إنعدام الأمن في أيّ من الدول الإقليميّة سيؤدي بالتالي إلى إنعدامه في كافّة دول المنطقة على المديين القريب والبعيد. ويمكن القول بأنّ تقوية النفوذ الإسرائيلي في آسيا الوسطى والقوقاز يهيّء الأرضيّة لأمريكا وحلفائها الغربيين لاستغلال هذه الفرصة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر لتهديد أمن إيران التي تتصدّى بقوّة للمشروع الصهيوأمريكي في المنطقة من خلال دعمها المتواصل لمحور المقاومة، وهذا الأمر يحتّم على طهران إتّخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع أو الحدّ من التأثير السلبي لهذا النفوذ على علاقاتها مع دول آسيا الوسطى ودول القوقاز (أرمينيا وجورجيا وأذربيجان). أخيراً ينبغي القول بأنّ رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" يراوده ومنذ زمن طويل حلم السيطرة على مقدّرات هذه الدول التي تمثّل بالنسبة لتل أبيب حلقة الوصل التي يمكن من خلالها توجيه ضربات عسكريّة إلى إيران في المستقبل، كونها تشكّل هاجساً حقيقيّاً للكيان الإسرائيلي وتهدّد مستقبله وتعرّض وجوده غير المشروع للخطر.

– استغلّت إسرائيل تنامي تيار الأصوليّة الإسلامية في دول آسيا الوسطى، بحيث أصبحت مجابهة هذه الظاهرة هدفاً مشتركاً بين الجانبين، باعتبار أنّ هذه الأصولية تشكل بالنسبة للطرفين "عدوّاً مشتركاً". وفي هذا الاتّجاه، وبرغم سقوط حركة طالبان، وهيمنة الإدارة الأمريكيّة على أفغانستان، لم يتوقّف التخوّف الإسرائيلي من الأصوليّة الإسلاميّة، خاصّة مع التقارب النووي الإيراني – الروسي، والوجود الإيراني الجيوسياسي في آسيا الوسطى.

د- الأهداف الإقتصاديّة:

لقد نفذ الكيان الصهيوني إلى دول آسيا الوسطى تحت ستار الإقتصاد واستغلال حاجاتها الأمنيّة إثر تنامي خطر التطرّف الإسلامي، فعمل مع الحكومات المحليّة من أجل مواجهته مستعيناً باليهود المهاجرين من الاتّحاد السوفييتي والجاليات اليهوديّة الموجودة أصلاً في آسيا الوسطى.

من ناحية أخرى سعى العدو، ولايزال، إلى تحقيق مكاسب إقتصاديّة من خلال علاقاته مع الجمهوريات الإسلاميّة في آسيا الوسطى متمثّلة بالاستفادة من الإمكانيّات الزراعيّة والبترولية والمعدنيّة- خاصة اليورانيوم- بالإضافة الى الخبرات النوويّة لدى هذه الدول. كما رأى العدو في هذه المنطقة سوقاً واسعة لتسويق منتجاته، في مقابل اعتبارها التقارب مع العدو يعني فتح أبواب أميركا لمساعدتها ماليّاً وتحسين صورة الأنظمة الديكتاتوريّة فيها من خلال اللوبي اليهودي النشط. إلاّ أنّ الدور الإيراني المؤثّر في جمهوريات آسيا الوسطى شكّل حجر عثرة أمام السيطرة الأميركيّة الصهيونيّة الكاملة عليها. فمنذ انتهاء الحرب الباردة، اندفعت السياسة الإيرانيّة لملء الفراغ الناجم عن انهيار الاتّحاد السوفييتي، حيث سارعت بالاعتراف باستقلال هذه الدول وإقامة العلاقات الدبلوماسيّة معها، آخذةً في الاعتبار العامل الإقتصادي كون هذه الجمهوريات تشكّل أسواقاً واسعة للمنتجات الإيرانيّة، إضافةً إلى العامل العسكري حيث استفادت إيران عسكرياً من هذه الجمهوريات عن طريق الحصول على الأسلحة واستقدام الخبراء والعلماء العسكريين خاصّة من كازاخستان مقابل تزويدها بالبترول والعملة الصعبة.

وتتلخّص الأهداف الإقتصاديّة للكيان الإسرائيلي في دول القوقاز بما يلي:

- تأمين خط جيهان النفطي: حيث تسعى لتأمين منابع النفط التي تغذّي خط الأنابيب الذي يمتدّ من أذربيجان، ثم جورجيا حتى ميناء جيهان التركي ثم إلى ميناء عسقلان المحتل، حيث يزوّدها النفط الأذربيجاني والكازاخستاني بما يقارب ٤٠% من حاجاتها النفطيّة. ويسعى الكيان مستقبلاً لمدّ خط أنابيب يصل عسقلان بإيلات المحتلّة على البحر الأحمر، لتصدير النفط من إيلات لدول آسيا كاليابان والهند والصين، ليصبح واحداً من ممرّات الطاقة العالمية، مقلّلاً بذلك الأهميّة الإستراتيجيّة لقناة السويس، والهيمنة

الروسية على ممرّات النفط، وكذلك إضعاف تأثير روسيا على آسيا الوسطى والقوقاز، وعزل الصين وإيران عن الثروات النفطية لتلك المنطقة.

– ربط إقتصاد بعض دول تلك المنطقة باقتصاد الكيان، بحيث يصعب على تلك الدول فكّ هذا الربط، وهو يسعى من خلال ذلك لتقوية اقتصاده بفتح تلك الأسواق لمنتجاته واستثماراته، إضافةً للتحكّم في تلك الدول إقتصاديّاً.

– الإستثمار في مجال إستخراج وإنتاج وتصدير النفط والغاز والمعادن الأخرى في هذه الدول لاسيّما الفحم واليورانيوم والذهب والفضّة وباقي المعادن الإستراتيجيّة.

– الإستثمار في المجالات الزراعيّة والإروائيّة والتربية الحيوانيّة.

– الإستثمار في مجال الاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة.

– تسويق البضائع الإسرائيليّة في دول آسيا الوسطى والقوقاز، والحيلولة دون توسّع نفوذ إيران الإقتصادي في هذه الدول.

– إنتزاع مواطئ قدم متزايدة الاتّساع في أسواق آسيا الوسطى.

– الإستفادة من احتضان دول آسيا الوسطى طاقات علميّة ضخمة ورثتها من تركة الاتّحاد السوفييتي السابق، ومنها كازاخستان، حيث كانت تعتبر واحدة من أكثر الجمهوريات السوفيتية تقدّماً من الناحية العلميّة، فضلاً عن وقوع مطار بايكونور الفضائي الشهير داخل أراضيها، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء، وتجارب الصواريخ، وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفييتي، وما تزال روسيا تستأجره للأغراض نفسها حتى الآن.

– تأمين حاجات الكيان من المواد الأساسيّة: كالقمح واليورانيوم والنفط، فقد اشترت دولة الكيان مجمّعاً لمعالجة اليورانيوم من كازاخستان، حيث استطاعت بذلك توفير كل متطلّباتها من اليورانيوم، واستفادت أيضا من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخيّة في إطلاق أكثر من قمر صناعي لها من هناك.

هـ – الأهداف الثقافيّة والأيديولوجيّة:

يعمل الكيان الإسرائيلي خصوصاً، والحركة الصهيونيّة العالميّة عموماً، على أن يكون لهم موطئ قدم في كل مكان في العالم من خلال دعم الجاليات اليهوديّة في مختلف المناطق ومن بينها منطقة القوقاز. وأحد أبرز وجوه هذا الدعم يتمثّل في الدعم الثقافي والترويج للأفكار ذات الطابع الديني بما يتماشى مع أهداف هذا الكيان في بقيّة المجالات ومنها:

– تحسين الوجه الإسرائيلي، وجعله مقبولاً لدى الأوساط الآسيوية.

– إظهار أهميّة اعتماد دول آسيا الوسطى على إسرائيل في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية.

– تقديم التسهيلات التي تُتيح بناء علاقات مع أنظمة دول آسيا الوسطى.

– إظهار قدرة إسرائيل على خدمة أجندة دول آسيا الوسطى عمليّاً وعسكريّاً.

– تحاول إسرائيل أن تربط بين دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إذ إن جذب دول آسيا الوسطى في المشروع الشرق أوسطي يستحدث واقعاً جديداً في الشرق الأوسط، لعلاج الخلل الكائن فيها من خلال ضمّ دول غير عربية إليها، مثل دول آسيا الوسطى والقوقاز من الشرق، وإثيوبيا من الجنوب.

٧ – خصوصية الدول الإسلاميّة الأربعة:

إن الدول الإسلاميّة الأربعة (إيران ،كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان) التي تطلّ على بحر قزوين شمالي غربي آسيا تحظى بأهميّةٍ جيواستراتيجيّة وإقتصاديّة بالغة، نظراً لما تتمتّع به من ثروات نفطيّة لفتت أنظار وأطماع القوى العالميّة والإقليميّة، خاصّةً في العقد الأخير من القرن الماضي. وأصبح بحر قزوين بحيرة تتقاسمها الدول الأربع بالإضافة إلى روسيا. لكن نظراً لاختلاف الدول فيما بينها حول الأساس القانوني لتقاسم ثرواته، تغلغل النفوذ الأميركي في المنطقة مصطاداً في المياه العكرة ممّا أدّى إلى

مزيد من التنافس والصراع وعدم الاستقرار هناك كنتيجةٍ طبيعيّةٍ لاختلاف مصالح الأطـــراف المتنافســـة سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً وأمنيّاً. وقد استغلت إسرائيل التنافس وحالة عدم الثقة هذه بين دول بحر قزوين من جهة والجمهوريّة الإسلاميّة الثوريّة في إيران من جهةٍ أخرى، وبدأت في التغلغل داخل تلـــك الـــدول لتحقيق مصالحها الاقتصاديّة والسياسيّة، وتغذية الخلافات بين هذه الجمهوريات وإيران بصـــورة تضـــمن حماية وبقاء مصالحها النفطية في آسيا الوسطى وبحر قزوين، التي تتراوح ما بين ١٥و ٤٠ مليار برميل من النفط وهو ما يمثّل ١،٥% إلى ٤% من الاحتياطات العالميّة النفطيّة، بالإضافة إلى إحتياطات الغـــاز الطبيعي التي تتراوح ما بين ٦،٧و ٩،٢ تريليون متر مكعب، وهو ما يمثّل ٦% الى ٧% من الإحتياطات العالميّة لإنتاج الغاز. بينما التفسيرات الأميركية لاحتياطات النفط تصل إلى ٢٠٠ مليار برميل، ولعلّ ذلك يفسّر الإهتمام الأميركي المتزايد بالمنطقة قبل وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

من ناحية أخرى تتعدّد دوافع الكيان الصهيوني للتواجُد في دول آسيا الوسطى ولا نحتاج إلـــى جهـــد كبيرٍ لاستبيان حقيقتِها وأهدافها، التي يمكن إيجازها في الآتي:

أوّلاً: تَعتبِر إسرائيل أنّ وجودها في القارّة الآسيوية يُكسبها عاملاً مِن عوامل القوَّة الجيوسياسيّة فـــي المجال الدولي، ويساعدها على نيْل تأييدِ وتعاطف ومساندةِ هذه الدول لمواقفِها السلبيّة ضدَّ الحقوق العربيَّة الشرعيَّة في فلسطين وغيرها، وحاجتها الماسَّة إلى أصواتها في المنظَّمات الدوليّة، وفي طليعتها منظَّمـــة الأمم المتّحدة.

ثانياً: إنّ نجاح العدوّ الإسرائيلي في اختراق جبهة آسيا يُكسبه ميداناً مهمًّاً لنشاط متعـــدِّد الوجـــوه، لا يقتصر على مسألةِ العلاقات الدبلوماسيَّة فقط، بل لتكون مَسرحاً يمكن أن يلعـــب فيـــه أدواراً اقتصـــاديَّة وسياسيَّة وعسكريَّة وأمنيّة حسّاسة.

ثالثاً: تسعَى الدولة العِبرية من خلال اختراقها لجبهة آسيا إلى تفتيتِ أو إضعاف علاقات تلك الـــدول الآسيويَّة بالعالَم العربي، بحيث تشلّ من فاعليّتها إلى أقصى حدٍّ ممكن، انطلاقاً من مبدأ حرمان العرَب من أيِّ مكسبٍ معنوي أو سياسي أو مادّي، في أيِّ بقعةٍ من بقاع العالَم.

وإذا كان الواقع السياسي لدول آسيا الوسطى منذُ بداية عقد التسعينيات من القرن العِشرين، قد ساعد على دخولِ إسرائيل إلى تلك الدول التي لم تكتمل علاقاتها معها، واختراقها والتغلغل فيها، فلا شكّ بأنّ العالم العربي هو الآخَر قد ساعَد في ذلك من خلال قَبوله بعمليات التسوية المذلّة مع كيان العدو، ممّا جعل مواقف تلك الدول الآسيوية تتأثَّر بهذه العمليّة، وتستشعر الارتخاء والتخلّي والاستهتار في السياسة العربيّة "المعتدلة" حيال الدولة العِبريّة، مدركة حجم ومغزى الدخول العربي في مفاوضات مع العدوّ وعقد اتّفاقيّات الإستسلام معه.

هذه الخُطوات الرسميَّة العربيّة ساعدت العدو على اختراق الجبهة الآسيويّة والتغلغل فيها، الأمر الذي دعا شمعون بيريس إلى القول: "الدول العربيّة أصبحت محاصرة دوليّاً"، فيما بلاده "أمّنت أفضل العلاقات وأقواها مع ١٢٠ دولة" من أبرزها الصين والهند وتركيا ودول آسيا الوسطى: أوزبكستان وطاجكستان وكازاخستان وتركمانستان وآذربيجان. وفي خطوةٍ غير مسبوقة، أمر وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، بتشكيل غرفة عمليات في وزارته (دائرة "أوراسيا ٢")، تضمّ دبلوماسيين وممثلين عن جهازي "الموساد" وشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" بهدف تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية بين كيانه وهذه الدول. وتركّز إسرائيل بشكلٍ خاص على تعزيز العلاقات مع ثلاث دول رئيسة منها هي كازاخستان، أوزبكستان وأذربيجان، وذلك نظراً للأهميّة الكبيرة لمكانتها الجيوستراتيجيّة بفعل قربها من إيران، التي هي في حالة عداء أبدي مع إسرائيل، وتركيا التي تدهورت علاقتها مع تل أبيب لفترة معيّنة من الزمن، إضافةً إلى موارد هذه الدول الضخمة التي أغرت الكثير من الشركات الإسرائيلية بالاستثمار فيها. ويُشير "مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية"، التابع لجامعة "بار إيلان"، إلى أنّ أحد أسباب الحرص الإسرائيلي على تعزيز العلاقات مع هذه الدول، يرجع إلى حقيقة أنّها تمثّل بوابّة للوصول إلى العالم الإسلامي. وفي ورقة صدرت، أخيراً، عن المركز، تمّت الإشارة إلى أنّه بالإضافة إلى العوائد الاستراتيجيّة الناجمة عن التعاون الأمني والاستخباري مع هذه الدول، فإنّ هذه الدول تمثّل سوقاً لمنتجات الشركات الإسرائيلية، لا سيّما شركات التقنيّة المتقدّمة، التي تحتاجها هذه الدول في تطوير مؤسّساتها وتحسين قدرتها على استغلال مواردها الطبيعيّة الغنيّة. وقد أكّد المدير الأسبق للخارجيّة الإسرائيليّة، ألون

ليفين، أنّ الموارد الضخمة لهذه الدول، جعلت العالم ومن ضمنه إسرائيل ينظر إليها على اعتبارها "الملعب العالمي الجديد".

ولفت ليفين، في مقال نشرته دورية "سيكور مموكاد" (استعراض مركز) إلى أنّ ثراء هذه الدول عزّز من استعدادها لاستقبال الاستثمارات الإسرائيليّة، موضحاً أنّ كازاخستان تملك احتياطيّاً من النفط يبلغ ٣٠ مليار برميل، وتركمانستان تملك ١١،٦ في المائة من احتياطات الغاز في العالم، فيما يبلغ احتياطي أوزبكستان من الغاز ١،٨ ترليون متر مكعب.

ولا ننسى أنّ أهميّة هذه الدول بالنسبة لإسرائيل، تنبع أيضاً، من كونها مصدراً مهمّاً للمهاجرين اليهود، إذ إنّ مئات الآلاف من اليهود هاجروا منها، فضلاً عن أنّ الوكالة اليهوديّة تعمل باستمرار على إقناع المزيد منهم بالهجرة إلى الكيان. وقد سمحت هذه الدول للوكالة اليهوديّة بإقامة مراكز ثقافيّة يهوديّة لتعزيز علاقة هؤلاء اليهود بإسرائيل. ومن الدلائل على أهميّة العلاقات بين الجانبين، حقيقة أنّ احتفالات كازاخستان بعيد استقلالها العام الماضي جمعت كبار وزراء الحكومة والمعارضة في إسرائيل.

ونقل موقع "عروتس شيفع" (القناة السابعة) في حينه عن وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن اليعازر، بأنّه أدّى دوراً رئيساً في تعزيز التعاون الأمني مع كازاخستان، التي تُعتَبر أكبر دول آسيا الوسطى من جهة المساحة وأغناها. وكشف بن اليعازر عن أنّ حكومة كازاخستان منحته ميدالية "تقديراً" لجهوده في بناء الدولة وتطويرها، من خلال موقعه كوزير للبنى التحتيّة في حكومة أرييل شارون آنذاك. كذلك ثمّة ما يدلّل على أنّ إسرائيل توظّف علاقاتها مع هذه الدول في إدارة لعبة مزدوجة مع كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا. فمن جهة تدّعي تل أبيب أمام الأميركيين أنّها توظّف علاقاتها مع هذه الدول لمنع توسّع روسيا وللحيلولة من دون استعادتها مكانة الاتّحاد السوفييتي، ومن جهةٍ أخرى، فإنّها تحرص على ضبط وتيرة علاقاتها مع هذه الدول كي لا تؤدّي إلى استفزاز الروس. والإسرائيليون يتذكّرون جيداً ردّة الفعل الروسية الغاضبة عندما تبيّن أنّ إسرائيل تزوّد جورجيا، التي كانت في حالة حرب مع روسيا، بأسلحة متطوّرة، والردّ الروسي بتعزيز العلاقات مع إيران في حينه.

لقد تبيّن أنّ هناك وجهاً أسود وسوقاً سوداء لعلاقات إسرائيل بهذه الدول، إذ تلعب تل أبيب دوراً أساسيّاً في تحسين قدرة أنظمة الحكم في تلك الدول على قمع المعارضة السياسيّة. وذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيليّة أنّ شركات إسرائيليّة تزوّد أنظمة الحكم في كازاخستان وأوزبكستان بتقنيّات تمكّنها من التنصّت على المكالمات الهاتفيّة للمعارضين السياسيين ورصد أنشطتهم على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. ونقلت الصحيفة عن منظّمة "حقوق الإنسان العالميّة للخصوصيّة الشخصيّة"، والتي تدافع عن خصوصيّة الفرد، قولها أنّ شركتي "نيس" و"رينت" الإسرائيليتين زوّدتا حكومتي كازاخستان وأوزبكستان بتقنيّات قادرة على تتبّع أنشطة الصحافيين والعاملين في مجال حقوق الإنسان. وأشارت المنظّمة إلى أنّ المئات من المعارضين وناشطي حقوق الإنسان اعتقلوا وتعرّضوا للتعذيب بفعل "الأدلّة" التي وفّرتها التقنيّات التي سلّمتها الشركات الإسرائيليّة للأجهزة الأمنيّة في البلدين.

٨ – نقاط ضعف جمهوريات آسيا الوسطى:

أ – **الاستبداد والفساد:** فقد طال التغيير كل الجمهوريّات السوفييتية السابقة إلا الإسلاميّة منها! فهناك جرت انتخابات حرّة نزيهة (أو شبه نزيهة) وتغيّرت الأنظمة، وسقط الجبابرة وبدأت ملامح التغيير الديمقراطي تظهر بقوّة أو على استحياء في أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وليتوانيا وإستونيا وغيرها بدعم سياسي واقتصادي وإعلامي واضح من الغرب، دون أن تصل تلك التغييرات إلى الجمهوريات الإسلامية، فظلّت تعاني من تسلّط أنظمة قمعيّة فاسدة هي من بقايا العهد الشيوعي المندثر، وظلّ يحكم تلك الجمهوريات طراز غريب من البشر رفعوا أنفسهم إلى مرتبة من لا يسأل عمّا يفعل وكل ذلك بدعم من روسيا والغرب على حدٍّ سواء! فظلّت هذه الأنظمة بالتالي في مأمن من الضغوط الأمريكيّة والأوروبيّة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وظلّت مستثناة تماماً من أجندة الإصلاح والتغيير الأمريكيّة، وهذا النفاق الغربي ليس بجديد، بل هو المنهج المُتّبع ما دام الأمر يتعلّق بالمصالح، وليس رغبة حقيقيّة في سيادة قيم الحرية والديمقراطيّة.

ب – تنافس القوى الكبرى: بالرغم من التوافق الأمريكي الروسي على إبعاد هذه المنطقة عن أصولها الإسلامية، إلا أنّ الجانبان يتنافسان في ما سوى ذلك! فالمنطقة تتميّز بالموقع الاستراتيجي والثروات المعدنيّة الهامّة، خاصّةً النفط.

ج – ضعف الوعي الديني الصحيح: وذلك بعد سبعين عاما من الحكم الشيوعي الملحد، الذي وجّه كل أجهزته الإعلاميّة والتربويّة الجبّارة لمحو أي أثر للدين الإسلامي من المجتمع، وهذا يمثّل تحدّياً خطيراً للحركات الإسلاميّة الصحيحة، حيث أنّ التجربة الأفغانّية أثبتت أنّ الحماس المجرّد والعاطفة الملتهبة لا يكفيان لإقامة مجتمعات إسلاميّة أصيلة، بل لا بدّ من الفهم العميق الناتج عن التربية الإسلاميّة الجادّة والراقية. ومن دواعي الأسف والخطر أنّ المملكة السعودية استطاعت عن طريق إرسال دعاتها ومبشّريها السلفيين وبناء المدارس والمساجد الكبيرة وتحمّل التكاليف الباهظة، من إرساء دعائم السلفيّة والفكر الوهّابي التكفيري في دول آسيا الوسطى بزعم مواجهة الشيوعيّة والثورة الإسلاميّة في إيران. وفي هذا السياق تسعى الدول الغربيّة وإسرائيل للاستفادة من نموّ هذا الفكر المتوحّش لزعزعة استقرار المنطقة برمّتها وبالتالي زعزعة الاستقرار والأمن في كلٍّ من إيران وروسيا.

٩ – دول آسيا الوسطى والعمى السياسي:

لا يتمتّع المسلمون في دول آسيا الوسطى عموماً بدرايةٍ كافية بالأهداف والمخطّطات الإسرائيلية البعيدة المدى، ولا يعلمون شيئاً عن الجرائم الصهيونيّة ضدّ الإنسانيّة وضدّ الأعراف الدوليّة في فلسطين ومصر وسوريا ولبنان وسواها، لأنّ الصهاينة يتحكّمون بسياسيي وإعلاميي هذه الدول ويشوّهون صورة العرب والمسلمين. وفي ظلّ تقاعس الأنظمة العربيّة والإسلاميّة أو تواطئها بعض الأحيان، يستمرّ الكيان الغاصب في تثبيت أقدامه في هذه المنطقة حيث عاش العديد من أئمّة المسلمين وعلمائهم مثل البخاري والترمذي ومسلم والكثيرين سواهم وفيها مدن بخارى وسمرقند وطشقند وترمذ إلى آخره.

إنّ آسيا الوسطى ذات الأهميّة الإستراتيجيّة الكبرى والغنيّة بمصادر الطاقة واليورانيوم، يتجاهلها معظم قادة العرب والمسلمين ويغضّون الطرف عن أهميّتها، في حين أنّ إسرائيل قامت بتطوير العلاقات في مجالات التصنيع المشترك والتعاون العلمي والتكنولوجي، عسكريّاً ومدنيّاً، مع الدول الإسلامية هناك. وفي ظلّ هذه الأوضاع المُخزية يتواصل السعي الإسرائيلي الدؤوب للتغلغل داخل هذه الدول يوماً بعد يوم. فقد زار الرئيس الإسرائيلي السابق، شمعون بيريس، كلاً من جمهوريتي أذربيجان وكازاخستان الإسلاميتيين بهدف تطوير العلاقات الإقتصاديّة والإستراتيجيّة في كافّة المجالات. ورافق بيريس وفد ضمّ أكثر من ٦٠ ممثّلاً عن وزارات إسرائيليّة وشركات خاصّة، وذلك بهدف تعزيز وتوسيع العلاقات الإستراتيجيّة والسياسيّة والإقتصاديّة والأمنيّة مع هاتين الدولتين الإسلاميتين اللتين شكّلتا في حينه مصدراً أساسيّاً لتزويد العدو وسائر دول العالم بالنفط والغاز. والجدير بالذكر أنّ هناك ما يقرب من ١٠٠٠٠ يهودي يقيمون في كلا البلدين ويتمتّعون بحريّة العبادة والثقافة اليهوديّة، ويروّجون لاسرائيل وللسياحة والسفر والدراسة فيها. كما يشجّع الأطبّاء اليهود في آسيا الوسطى المرضى على العلاج وإجراء العمليّات الجراحيّة الصعبة في الكيان الغاصب. وظهرت في قيرغيزستان أيضاً جمعيات يهوديّة ترسل المرضى للعلاج في الكيان وتحفّز الطلاب على الدراسة فيه. وبعد، لايعود من المدهش تعاطف الناس في هذه المنطقة مع العدو، خاصّةً أنّ الناس لا يكنّون بعد الذي تَقَدَّم سوى الإحترام لليهود هناك. ولا عجب، فهم لم يجدوا عوناً إلاّ من "إسرائيل". كما أنّهم كانوا ضحيّة للنظام الشيوعي البائد الذي مارس عمليات غسيل الأدمغة ضدّهم وأبعدهم عن حضارتهم وأمّتهم الإسلاميّة التي، وللأسف، لم تحاول التواصل معهم بشكلٍ إيجابي. فمنذ إنهيار الاتّحاد السوفيتي والكيان يعمل على التغلغل داخل آسيا الوسطي والسيطرة على ثرواتها وإبعادها عن العالمين الإسلامي والعربي بشكلٍ يسحب البساط من تحت أرجل الدول العربيّة والإسلاميّة، في حين كان العدوّ يعمل بجدّ على كسر الطوق المفروض عليه بإنشاء نفوذ له في دول إسلاميّة غير عربيّة. وقد حاول مؤسّس إسرائيل دافيد بن غوريون في الخمسينيات من القرن الماضي العمل على إنشاء شرق أوسط غير عربي مكوّن من تركيا وأثيوبيا وإيران وإسرائيل. غير أنّ المشروع فشل بسبب نجاح الثورة الإسلاميّة وإسقاط شاه إيران في أواخر السبعينيات. ومع هذا استمرّت إسرائيل في

العمل على إيجاد علاقات لها مع أي دولة إسلاميّة "معتدلة" بحسب رأيها وذلك لمحاولة القضاء على ما تسمّيه "المشاعر الإسلاميّة" الدينيّة المُناهِضة لها.

١٠ – المزايا الجيوستراتيجيّة والجيوسياسيّة:

تُعتَبر آسيا الوسطى، أو بلاد ما وراء النهر، كما أسماها المسلمون الأوائل، منطقة جغرافيّة مُغلقة تقع في قلب قارة آسيا وقد تحوّلت إلى منطقة تجاذب دولي، أطرافه قوى كبرى مثل روسيا والصين والولايات المتّحدة الأميركيّة، أو بعض القوى الإقليميّة الصاعدة كتركيا وإيران و"إسرائيل". وتعدّ آسيا الوسطى ذات أولويّة في المخطّطات الإستراتيجيّة الأمريكيّة والإسرائيليّة، وخاصّةً أنّ المنطقة تزخر بموقع استراتيجي هامّ جداً، وفيها من الثروات الهائلة ما يجعلها هدفاً لمحاور صراع ممتدّ حول الموارد الاقتصاديّة، وخطوط نقل النفط والغاز، والملاحظ أنّ هذه المحاور تتداخل بشكلٍ واضحٍ في سياق صراع القوى الكبرى المتمثّلة بالصين، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتّحاد الأوروبي. ولعلّ الغاز والنفط والمعادن المشعّة، هي أكثر ما يحرّك الإسرائيليين بقوّة تجاه هذه المنطقة، ويدفعهم للتفكير في كيفيّة اختراقها والتأثير عليها، والاستفادة منها وحرمان الخصوم والأعداء من فرصة الحصول عليها، خاصّةً أنّ إمكانيّاتها كبيرة، ومخزونها هائل، وأسواقها مفتوحة، وقدرتها على الإستيعاب غير محدودة، وقد سعت إسرائيل لمحاولة تأمين خط جيهان النفطي وتأمين منابع النفط التي تغذّي خط الأنابيب الذي يمتدّ من أذربيجان، ثم جورجيا حتى ميناء جيهان التركي ثم إلى ميناء عسقلان، وينقل النفط الأذربيجاني والكازاخستاني الذي يزوّدها بما يقارب من٤٠% من حاجاتها النفطيّة، وتسعى مستقبلاً لمدّ خط أنابيب يصل عسقلان بإيلات على البحر الأحمر، لتصدير النفط من إيلات لدول آسيا كاليابان والهند والصين، لتصبح واحداً من أهمّ ممرّات الطاقة العالمية، مقلّلة بذلك الأهميّة الاستراتيجيّة لقناة السويس، ومن الهيمنة الروسية على ممرّات النفط، وكذلك إضعاف تأثير روسيا على آسيا الوسطى والقوقاز، وعزل الصين وإيران عن الثروات النفطية لتلك المنطقة.

لقد كتب الخبراء الاستراتيجيون كثيراً عن مزايا آسيا الوسطى الجيوستراتيجيّة والجيوسياسيّة، ووضع الخبير الاستراتيجي، ماكيندر، نظرية "قلب العالم" الشهيرة بالإستناد إلى أهميّة منطقة آسيا الوسطى باعتبارها تمثل المتغيّر الجيو-سياسي اللازم الذي يمثّل مفتاح السيطرة على العالم، وتأسيساً على ذلك، يمكن الإشارة إلى المزايا الاستراتيجيّة الآتية التي تتمتّع بها المنطقة والتي يمكن أن يتمتّع بها من يسيطر عليها:

أ – التمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه:

– العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال.

– العمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي.

– العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب.

– العمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي.

– العمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب.

وجميع هذه المناطق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بصحبة إسرائيل للسيطرة عليها وممارسة النفوذ فيها.

ب – السيطرة على موارد آسيا الوسطى تُتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوروبي.

ج – السيطرة على ممرّات آسيا الوسطى تتيح السيطرة على الممرّات البريّة والجويّة التي تربط بين شبه القارّة الهنديّة، وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينيّة التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى.

في هذا السياق تتمثّل مصالح واشنطن، وبالتالي إسرائيل، الجيوستراتيجيّة والجيوسياسيّة في آسيا الوسطى إنطلاقاً من نقاط عدةّ، أهمّها منع روسيا من بسط نفوذها في تلك المنطقة، حيث تمثّل روسيا بقيادة الرئيس بوتين بشكلٍ خاص إحدى أولويات اهتمام السياسة الأمريكية، نظراً لكونها تمتلك قدرات عسكريّة وبشريّة واقتصاديّة كبيرة، في حين تحرص موسكو على منع قيام أيّة إنقسامات عرقيّة في آسيا الوسطى، خوفاً من انتقال عدواها إلى روسيا نفسها، وتسرّب التطرّف إلى جمهوريات أخرى في المنطقة، ومن ثم إلى القوقاز. وترى أيضاً أنّ من مصلحتها التزام جمهوريات آسيا الوسطى بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم انتقال الخبرة والتكنولوجيا النوويّة إلى دول مُعادية.

من الناحية الاقتصاديّة لدى واشنطن مصالحها الخاصّة، لا سيّما في كازاخستان وتركمانستان، بسبب مخزونهما من النفط والغاز، وسيكون من نتائج وجود النفوذ الأمريكي في المنطقة تهيئة الأطراف المعنيّة كافّة للتعامل مع واقع جديد يغلب عليه عنصر المساومة الذي سينتج عنه حسب رغبتها تحالفات جديدة وانقلاب الموازين والحسابات كافّة.

من الدول المهمّة التي لديها نفوذ في آسيا الوسطى أيضاً، تركيا وإيران والصين، وتعود أهميّة تركيا إلى العامل الثقافي المشترك بينها وبين معظم تلك الدول، وكان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى قد أعاد إلى تركيا مكانتها الاستراتيجيّة، مع انهيار الاتّحاد السوفييتي. وبرزت مكانتها لدى واشنطن والغرب، بعد الحادي عشر من أيلول، بسبب علاقاتها التاريخيّة واللغويّة والدينيّة مع دول آسيا الوسطى وإمكانيّة استخدامها للترويج للنموذج الغربي القائم على "الإسلام العلماني"، في دولة غالبيّتها العظمى من المسلمين، وتتبنّى نظام الاقتصاد الحرّ و"الديمقراطية"، ويواجه التحرّك التركي اعتراضاً من روسيا، وتحاول تركيا تبرير ذلك من خلال توظيفها للنموذج "العلماني في مواجهة الأصوليّة الدينيّة" التي تخشى منها روسيا. ويهدف النشاط الإقليمي التركي نحو آسيا الوسطى باعتبار أنّ نجاح تركيا في هذا المسعى سيمثّل لها انتصاراً معنويّاً يعوّض عن فشلها منذ فترة طويلة للدخول إلى السوق الأوروبيّة المشتركة، فضلاً عن أهميّته لانعاش اقتصادها المُتدهور.

أمّا عن إيران، فتحاول هي الأخرى إيجاد مناطق نفوذ لها، وخاصّةً في طاجيكستان التي يتحدّث معظم سكّانها إحدى اللهجات القريبة من اللغة الفارسيّة، حيث تتنافس مع تركيا في بسط نفوذها. وأهمّ العقبات التي تواجهها هي الاختلافات المذهبيّة واللغويّة، إضافةً إلى محاولة الولايات المتحدة والغرب للحدّ من النفوذ الإيراني. وكانت إيران قد حقّقت نجاحاً على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وعزّزت دورها الإقليمي والآسيوي عندما نجحت في بناء طريق الحرير في عام ١٩٩٦، وهو خطّ سكّة حديد يربط السواحل الإيرانية المقابلة للعديد من بلدان "مجلس التعاون الخليجي" بالشبكة العامّة لسكك الحديد الإيرانيّة والتي تربط إيران بدول آسيا الوسطى عبر أراضي تركمانستان، وبذلك حصلت جمهوريات آسيا الوسطى على منفذ على المياه الدافئة في الخليج العربي.

من ناحية أخرى تفيد التقارير أنّ عناصر من آسيا الوسطى تقاتل في صفوف طالبان في أفغانستان وباكستان، وفي صفوف "داعش" في مناطق مختلفة، بالإضافة إلى أنّه في تشرين الأول ٢٠١٤، كانت "حركة أوزباكستان الإسلامية" قد أعلنت أنّها في الصف ذاته الذي يقف فيه "داعش"، دون أن تعلن البيعة بشكلٍ واضح وعلني لأبو بكر البغدادي. وهذه الحركة لها نشاط ملحوظ في المناطق القبليّة في باكستان، وكانت على علاقة بتنظيم "القاعدة" من قبل، وأصدر زعيمها، عثمان غازي، بياناً قال فيه: "باسم كل أعضاء حركتنا ووفاء بواجباتنا، أعلن أنّنا في الصفّ نفسه مع داعش في هذه الحرب بين الإسلام والكفّار".

وفي الوقت الذي رحّب غازي بإلغاء الحدود بين الدول الإسلاميّة، وشملت "ولاية خراسان" المعلنة من جانب "داعش" مساحاتٍ واسعة من دول آسيا الوسطى بما فيها أوزبكستان، أعرب هذا الزعيم الأوزبكي المتطرّف عن أمله في أن تتمّ السيطرة قريباً على "الأراضي الإسلامية" كافّة. وهذه الحركة التي تأسّست في تسعينيات القرن العشرين، وصنّفتها الولايات المتحدة الأمريكية كمنظّمة إرهابية سبق وأن احتلّ قادتها مراتب رفيعة في صفوف تنظيم "القاعدة" الإرهابي، وشارك عدد من مقاتليها في هجوم عام ٢٠١٤ على مطار كراتشي في باكستان، وهي تحوّلت إلى حليف واشنطن الجديد في المنطقة، لإشعال الفتن وتحويل خاصرة روسيا إلى ساحة مناوشات مُفتعلة تمهّد لها الطريق للتغلغل في المنطقة ونشر قواعدها وجنودها في المنطقة تحت راية مكافحة الإرهاب!!

١١ – أوجه الصراع في المنطقة ومحاورها:

أ – أوجه الصراع: يدور الصراع في منطقة آسيا الوسطى على أساس اعتبارات وجود نوعين من القوى المتورّطة فيه ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

– القوى الإقليميّة: وتتمثّل في إيران، تركيا، الهند، باكستان، إضافة إلى روسيا والصين باعتبارهما تجاوران الإقليم وتربطهما علاقات تعاون وصراع مرتبطة بالشأن الإقليمي.

– القوى الكبرى العظمى: وتتمثّل في الولايات المتحدة وروسيا والصين، مع ملاحظة أنّ فرنسا قوّة كبرى ظلّت تركّز على التعامل مع ملف آسيا الوسطى عن طريق الاتحاد الأوروبي.

ب – أما محاور الصراع فتتجلّى في ما يلي:

– المواجهات الدبلوماسيّة بين الولايات المتحدة من جهة، والصين وروسيا من الجهة الأخرى، ضمن ما يمكن تسميته بـ"علاقات الصراع".

– التعاون الدبلوماسي بين الصين وروسيا ضمن ما يمكن تسميته بـ"علاقات التعاون".

وبرغم محاولات الولايات المتحدة الأخيرة الهادفة إلى إعادة إشعال الخلافات بين روسيا والصين ومحاولة توظيف الخلافات الصينية والروسية على غرار توظيف هذه الخلافات خلال فترة الحرب الباردة السابقة، فإنّ التعاون على خط موسكو – بكين قد قطع شوطاً كبيراً في تجاوز خلافات الماضي، عندما نجح التوافق الروسي – الصيني في بناء منظّمة تعاون شنغهاي ذات الطبيعة الاقتصاديّة – السياسيّة – العسكريّة – الأمنيّة، والتي تقول التحليلات أنّها:

– ستؤدّي دوراً كبيراً في حفظ توازن القوى الكبرى.

– ستقوم بدور الموازن الذي يقف في الجانب الشرقي في مواجهة حلف الناتو الذي يقف في الجانب الغربي. وحالياً، استطاعت منظّمة تعاون شنغهاي النجاح في ضمّ دول آسيا الوسطى الخمسة إلى عضويّتها

بالإضافة إلى روسيا والصين، ومنغوليا مع إعطاء إيران وباكستان والهند صفة "مراقب". وبسبب جهود المنظّمة فقد قرّرت أوزبكستان عدم تجديد اتّفاقيّات استمرار وجود القوات الأمريكيّة في أراضيها إضافة إلى كيرغيزستان التي بسبب تورّطها في استضافة قاعدة عسكرية أمريكيّة قامت على الفور باستضافة قاعدة عسكرية روسية، بحيث أصبحت القاعدتان الأمريكية والروسية توجدان على مقربة من بعضهما البعض. وتقول التوقّعات أنّ النفوذ الأمريكي كان يمكن أن يتمدّد بقدرٍ أكبر في آسيا الوسطى لو استمرّت إدارة بوش في تطبيق مخطّطات إدارة كلينتون القائمة على تقديم المعونات وتوجيه الاستثمارات وبناء الروابط التجاريّة والاقتصاديّة، ولكن إدارة بوش لجأت إلى استخدام الوسائل المدنيّة – العسكريّة في محاولة فرض السيطرة على دول آسيا الوسطى ومن أبرز ما قامت به إدارة بوش:

– محاولة إشعال الثورات الملوّنة في أوزبكستان كيرغيزستان وتركمانستان وغيرها، الأمر الذي أدّى إلى إغضاب الأنظمة الحاكمة فيها.

– محاولة ابتزاز دول آسيا الوسطى عن طريق الربط بين تقديم المعونات وبناء الروابط وبين مدى تقديم دول آسيا الوسطى للتسهيلات الأمنيّة والعسكريّة لأمريكا.

– احتلال أفغانستان والعراق وتداعياتها على الأوضاع في باكستان أدّت مجتمعة إلى تشويه مصداقيّة واشنطن السياسيّة في آسيا الوسطى.

وقد كان من الصعب على إدارة أوباما إعادة إنتاج مفاعيل جهود إدارة بوش لأنّ تاريخ شعوب بلدان آسيا الوسطى قد مضى قدماً، التي لم تعد ترغب في أي وجود أمريكي في أراضيها إضافة إلى أنّ أنظمة آسيا الوسطى أصبحت أكثر شكوكاً ومخاوفاً إزاء أجندة واشنطن الحقيقيّة، وما زاد مخاوف دول آسيا الوسطى تزايد وجود الجماعات اليهوديّة التي أعادت تصديرها إسرائيل إلى المنطقة، ومحاولتها استخدام يهود طاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان في محاولة للنفاذ والتغلغل داخل الهياكل المؤسسيّة الرسميّة، وهو أمر انتبهت إليه هذه الدول وعلى وجه الخصوص عندما تبيّن أنّ هذه الأقليّات اليهودية قد شاركت بقدرٍ كبيرٍ في تفعيل وتمويل حركات الاحتجاج المدني التي اندلعت وحاولت إشعال الثورات

الملوّنة في آسيا الوسطى على غرار الثورة البرتقاليّة الأوكرانيّة والثورة الورديّة الجورجيّة التي قادها ساكاشفيلي، الذي يحمل جنسيتين أمريكية وجورجية.

١٢ – خاتمة:

"إذا رأيت حريقاً في منطقة ما ففتّش عن النفط"، مقولة بالغة الدلالة تختصر الصراع الجيوسياسي الدائر في منطقة آسيا الوسطى حول النفط والغاز بين اللاعبين الاستراتيجيين الكبار وأتباعهم في عالم ما بعد الحرب الباردة. فبحسب وزارة الطاقة الأميركية، فإنّ المنطقة وبحر قزوين تحتويان على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وتشير أغلب الدراسات إلى أنّ نسبة الاحتياطيات النفطيّة لمنطقة آسيا الوسطى تشكّل حوالى ١٥% من إجمالي الاحتياطيات العالميّة. وبالنسبة للغاز الطبيعي، فإنّ المنطقة تحتوي على إحتياطي يُعتبر الأوّل على مستوى العالم بنسبة تصل إلى ٥٠% من إجمالي احتياطي الغاز العالمي.

جيوسياسيّاً سعت الولايات المتحدة في عزلها لروسيا إلى إقامة تحالفات وعلاقات سياسيّة مع دول الجوار الروسي خاصّةً في القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وتوسيع المظلّة الأمنيّة لحلف الناتو إلى حدود روسيا الجنوبية والغربية، بضمّ دول النفوذ السوفييتي إلى عضويّة المنطقة وأخيراً عسكرة المنطقة وتحييد ورقة الطاقة بمنع روسيا من التحكّم في خطوط نقل النفط وعبر الممرّات السوفيتية السابقة. وتهدف الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها، وفي مقدّمتهم "إسرائيل"، من خلال حضورها العسكري والأمني المباشر في آسيا الوسطى إلى استكمال حلقات الإحتواء المزدوج (السياسة التي كانت بدأتها إدارة بيل كلينتون لاحتواء إيران والعراق)، لمحاصرة إيران من الجهة الشرقيّة بعدما أنهت احتواءها للعراق، وإيجاد موطئ قدم للقوّات الأميركية فيه على حدود إيران الغربية. وفي هذا السياق يقول المستشار بريجينسكي: "إنّ إيران هي دولة مشاغبة جيوسياسيّاً ومصدر تشويش استراتيجي، وهي بمثابة القاسم المشترك لكل مشاكل الولايات المتحدة الأميركيّة في المنطقة"، بالرغم من كونها دولة محوريّة جيوسياسيّاً

في الرؤية الاستراتيجيّة الأميركية. وتقوم سياسة عزل إيران على فرض عقوبات اقتصاديّة وماليّة على الأطراف المُتعاملة معها (مثلا قانون داماتو ١٩٩٦)، علاوةً على إشغال إيران بمشكلاتها الداخليّة من جراء سياسة التطويق والحصار من الشرق والغرب، حتى لا تكون مصدر أذى للمصالح الأميركيّة في الخارج وعلى رأسها "إسرائيل"، التي بعد استقلال دول آسيا الوسطى الخمس ودول القوقاز الثلاث (أرمينيا وجورجيا وأذربيجان) سارعت والعديد من الدول الإقليميّة والدوليّة للعب دور فيها بسبب أهميّتها الجيوسياسيّة الكبيرة، حيث تمّ توسيع قسم منطقة "أوراسيا" في الخارجيّة الصهيونيّة، وهو القسم المسؤول عن العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية السابقة، بحيث أصبح القسم المعروف باسم "أوراسيا ٢" هو المسؤول عن العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في منطقتي جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. وتتلخّص الأهميّة الاستراتيجيّة لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى بالنسبة للعدو الصهيوني في المحاور التالية:

١. أنّها تقع في نقطة متوسطة بين روسيا وتركيا والصين وإيران وبحر قزوين، ما يجعل منها محلّ تأثير على هذه المناطق الحسّاسة على مختلف الأصعدة.

٢. أنّها ممرّ مهمّ لخطوط الطاقة القادمة من آسيا الوسطى وبحر قزوين، والواصلة للبحر المتوسط.

٣. أنّها تُعتَبر سوقاً تجاريّاً مهمّاً، حيث أنّها نالت استقلالها بعد انهيار الاتّحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات، ما جعلها سوقاً متعطّشة للاستثمارات وأسواقاً مفتوحة للمنتجات.

٤. إنّ دول المنطقة تسعى لإعادة بناء جيوشها، ما يجعلها سوقاً مفتوحة لاستيراد السلاح والخبرات العسكريّة والأمنيّة، خاصّةً بعد الحرب على أفغانستان والحروب التي خاضتها بعض تلك الدول ضمن الاتحاد السوفييتي.

٥. المخزون الهائل من النفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب والفضة وباقي المعادن الاستراتيجية، إذ إنّ كازاخستان تمتلك ربع احتياط العالم من اليورانيوم، وتمتلك تركمنستان رابع احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وتُعدّ أوزبكستان ثالث أكبر منتج للقطن في العالم، وتمتلك رابع أكبر احتياطي عالمي من الذهب، وعاشر احتياطي عالمي من النحاس، إضافة للكميّات الضخمة من النفط والغاز في بحر قزوين.